التدخل الدولي في السودان وأثره عربيًّا وإفريقيًّا

أ.د/ حمدي عبد الرحمن حسن – مصر

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

ملخص البحث:

تعد محاولات الغرب لإعادة صياغة وتشكيل المنطقتين العربية والإفريقية، بما يخدم أهدافه ومصالحه الاستعمارية، نزعةً متأصلة في الوجدان الغربي، والحالة السودانية، وما تطرحه من تنافس دولي واضح، تمثل صورة مصغرة للمشهد الإفريقي العام في عصر الهيمنة الأمريكية.

من المهم تفهُّم الدوافع الحقيقية لحروب السودان المعاصرة، والتي أدَّت إلى الأزمة الهيكلية التي يعانيها السودان منذ الاستقلال؛ متخذةً شكل حروب مدمرة في مناطق شاسعة في الجنوب والغرب والشرق.

وجاء فشل مشروع الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وعدم قدرته على تحقيق الاندماج القومي، وكذلك العوامل الاقتصادية، وتقسيم الثروة والموارد في البلاد، فضلاً عن دور المتغير الخارجي في دعم أطراف الصراع، والتدخل في تفاعلاته المختلفة، لتُشكِّل كلُّها المتغيرات الأهم في دوافع حالة الحرب في السودان.

وتتباين مواقف الدول الإقليمية والدولية من القضايا السودانية على حسب أهدافها واستراتيجيتها، فثَمَّ اهتمام بتلك القضايا من مؤسسات العمل الإفريقي المشترك، ودول الجوار، والدول الأوروبية التي تُعدّ الشريك التجاري الأول للسودان، والدور الصيني الذي يحاول التخفيف من غلواء الضغوط الغربية على السودان؛ حفاظاً على مصالحه بالسودان، إضافة للدور الأمريكي البارز، والمنطلق مما تمثله المنطقة من أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على «الإرهاب»، فضلاً عن ثروات المنطقة المتعددة.

وعكست قرارات مجلس الأمن الرؤية الأمريكية البريطانية، والتي تسعى لتفتيت السودان باسم «الشرعية الدولية»، فهي تعمل على إعادة هندسة المنطقة من الناحية الجيوبوليتيكية؛ بما يحقق لها أهدافها ومصالحها التوسعية، والقضاء على الحركات الإسلامية في المنطقة.

ويبدو أن مستقبل التناحر والحروب السودانية لا يخرج عن واحد من سيناريوهات ثلاثة: فإما التركيب القائم على معايير الانتماء الجغرافي بعيداً عن الهوية الدينية، وإما تفكيك وتقسيم السودان إلى مجموعة من الكيانات ذات ارتباطات إقليمية مختلفة، وإما إعادة الفك والتركيب معاً.

إن الدعوة إلى التمسك بالذات الحضارية للأمة العربية بتراثها الثقافي والإسلامي تمثل المدخل الصحيح لهذه المواجهة التي يقودها الغرب تحت ذرائع ومسميات شتى، تستبطن في جوهرها العداء الدفين للعرب والمسلمين. يعني ذلك أن يكون حديث النهضة هو شاغل الأمة.

أفكار ومقتطفات

- المتأمل في أدبيات السياسة الغربية تجاه العالم غير الغربي عمومًا يلاحظ أنها تتستر دومًا وراء دعاوي إنسانية وأخلاقية، تهدف في حقيقة أمرها إلى السيطرة والنهب، وقد أظهرت أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها تلك النزعة المتأصلة في الوجدان الغربي.

- الحالة السودانية، وما تطرحه من تنافس دولي واضح، تمثّل صورة مصغرة للمشهد الإفريقي العام في عصر الهيمنة الأمريكية. بيد أنها تضيف مع ذلك ملامح ودلالات أخرى؛ نظرًا لارتباطها المباشر بمنظومة الأمن القومي العربي والإسلامي.

- قبل أن تحصل السودان على استقلالها رسميًّا بعام واحد، أي في عام ١٩٥٥ قادت حركة انيانيا الانفصالية الحرب من أجل انفصال الإقليم الجنوبي عن البلاد. وقد استمرت تلك الحرب حتى عام ١٩٧٢، حينما وقَّع الرئيس جعفر النميري اتفاق أديس أبابا، والذي اعترف فيه بالحكم الذاتي للجنوب.

- السياسة البريطانية، التي كانت تقوم عمومًا على الحكم غير المباشر، كانت تهدف إلى تطوير هوية جنوبية منفصلة عن الشمال، وربما أنها كانت تفكر في ضم هذا الكيان الجنوبي الهش إلى أوغندة أو الحبشة.

- أشار أحد الكُتَّاب السودانيين البارزين إلى أن أزمة دارفور لا علاقة لها بمشكلة التهميش أو توزيع الثروة في السودان، وإنما ترجع أساسًا إلى الصراع بين جناحي الحركة الإسلامية السودانية (حزب المؤتمر الوطني الحاكم وحزب المؤتمر الشعبي المعارض).

- لا شك أن تسييس مطالب أبناء دارفور على أيدي الأحزاب التقليدية القوية، أو على أيدي الحكومات العسكرية السودانية قد أضفى على الأزمة طابع التعقيد الشديد.

- لا يمكن إغفال دور القوى والمؤسسات الغربية على مجريات الصراع في دارفور، ومحاولة توصيفه بأنه عِرْقِي وإبادة جماعية منظَّمة تقوم بها القبائل العربية بدعم حكومي ضد العناصر الإفريقية في الإقليم، وليس بخَافٍ أن هذا البعد الخارجي أضفى مزيدًا من التعقيد والتشابك على الصراع الدارفوري.

- ثمة أطماع واضحة من جانب بعض دول الجوار والقوى الدولية تجعلها تسعى لكسب موطئ قدم لها في الإقليم. فدارفور غنية بالثروات الطبيعية.

- إن الأزمة في شرق السودان تمثّل الأزمة المنسية، سواء على مستوى الصراع الداخلي أو على مستوى التضخيم الإعلامي الدولي لقضايا السودان ومشاكله. وتُعدّ المنطقة الشرقية أشد مناطق السودان فقرًا على الرغم من أهميتها الاستراتيجية.

- الـدول الأوروبيـة والولايات المتحـدة الأمريكية لم تشـجع المبـادرة المصرية الليبية لتسـوية الصراع فـي السـودان. وفي المقابل فإنها سـاندت جهود منظمـة الإيجاد، أي أنها فضَّلت الحـل الإفريقي على الحل العربي.

- لم تمثل مسـألة انتشـار «الأصولية» الإسـلامية في السـودان مصدر خوف لدول الجوار فقط، بل مثَّلت أيضًـا مصدر اهتمام بالنسـبة للإسـرائيليين؛ الذين قاموا بتدريـب بعض اللاجئين السـودانيين في دول الجوار الإفريقية.

- إن محاولـة اغتيـال الرئيس حسـني مبارك في أديس أبابـا في يونيو ١٩٩٥ قد أدَّت إلـى تفاقم العلاقات المتوترة بالفعل بين إثيوبيا والسودان من جهة وبين السودان ومصر من جهة أخرى.

- حظيت قضايا السـودان باهتمام مؤسسـات العمل الإفريقي المشـترك؛ مثل الاتحاد الإفريقي والمنظمة الحكومية للتنمية (إيجاد)، والتي قامت بدور فاعل في الأزمة السودانية وتطوراتها، مقارنة بتراجع الدور العربي والإسلامي. فالسودان لم يغب قطّ عن جدول أعمال القمة الإفريقية.

- مـا فتئـت الإدارة الأمريكيـة تصور السـودان على أنـه دولة عاصية، وهو ما اسـتلزم تبني سياسـة العزل والاحتواء ضدها.

- أصـدر الكونجرس في الأول من يوليو عام ١٩٩٩ قرارًا يدين فيه الحكومة السـودانية بتجارة العبيد، أو التسـتر عليها، واختطاف المواطنين لهذا الغرض. ولعل مسـارعة الكونجرس إلى اعتبار ما يحدث في دارفور إبادة جماعية ضد القبائل الإفريقية يعبِّر مجددًا عن هذا التوجه.

- لعبـت أوروبـا دورًا بـارزًا فـي التوصل إلى اتفـاق أديس أبابا عـام ١٩٧٢؛ ذلك عن طريـق المنظمات الكنسـية (السـويد والدنمارك والنرويج وبريطانيا وسويسـرا). كما أن أوروبا شكَّلت الشريك التجاري الأول للسودان؛ حيث كانت صادراته وارداته تتجه نحو أوروبا وتأتي منها. وكانت أوروبا حريصة على اكتشاف الموارد الطبيعية في السودان وعلى رأسها النفط.

- يغطي مشروع النفط الصيني المشترك مساحة تصل إلى نحو خمسين ألف ميل مربع في جنوب السودان. ومن المتوقع أن يصل إنتاجه السنوي إلى نحو ١٥ مليون طن من النفط الخام. كما يبلغ الاحتياطي النفطي لهذا المشروع نحو ٢٢٠ مليون طن، وهو ما يجعله من أكبر المشاريع الصينية النفطية في الخارج.

- بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عادت السودان ومنطقة القرن الإفريقي مرة أخرى لتحتل مكانة بارزة في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، وفي إطار الرؤية الأمريكية للحرب على «الإرهاب».

- يوجد نحو ١٧٠٠ عسكري أمريكي في قاعدة ليمونير، وهي قاعدة فرنسية سابقة في جيبوتي. وثمة قوات عسكرية أمريكية صغيرة العدد في إثيوبيا؛ بهدف تدريب الجيش الإثيوبي والتعاون الاستخباراتي أيضًا.

- القرن الإفريقي الجديد يشمل نُظمًا ذات توجهات علمانية غير عروبية وموالية للغرب. وفي هذه الحالة قد يصبح جنوب السودان المستقل جزءًا من هذا المشروع. كما أن دول الأطراف الجنوبية في النظام الإقليمي العربي، وهي جيبوتي والصومال تدخل في إطار هذا التعريف؛ على أن القيادة تظل غير عربية وغير إسلامية.

- الترتيبات الإقليمية الجديدة تستهدف بالأساس النظامين الإقليميين العربي والإفريقي، وتدفع قدمًا نحو التخلي عن الأهداف والمصالح الجماعية لكل من العرب والأفارقة، ولتمهد الطريق أمام ترتيبات أخرى لا تنبع من المنطقة.

- حاولت أمريكا والدول الغربية من خلال تدخلها المباشر في تطورات الأزمة السودانية أن تُقصي التوجهات العروبية والإسلامية في مقابل طرح توجهات علمانية غير عربية.

- السياسة الأمريكية والغربية عمومًا في السودان ومنطقة القرن الإفريقي إنما هي استمرار للجهود الغربية الرامية لإعادة صوغ العالم غير الغربي فكًّا وتركيبًا؛ بما يخدم مصالحهم وأهدافهم العليا.

- فالسودان يصبح وقت التكامل والقوة دفاعًا حصينًا لمنظومة الأمن القومي العربي والإسلامي، وفي حالة الانقسام والتفكك عامل اختراق وضعف لأي منظومة أمنية يرتبط بها. ومِنْ وجهة النظر الجغرافية السياسية، يُعدّ السودان الفناء الخلفي مِنْ العالم العربي، وأيضًا البوابة الجنوبية للبلدان العربية إلى إفريقيا.

- تحاول الولايات المتحدة إعادة التركيب الاستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي الكبير الذي يضم جنوب السودان.

- إن الدعوة إلى التمسك بالذات الحضارية للأمة العربية، بتراثها الثقافي والإسلامي، تمثل المدخل الصحيح لهذه المواجهة التي يقودها الغرب تحت ذرائع ومسميات شتى، تستبطن في جوهرها العداء الدفين للعرب والمسلمين.

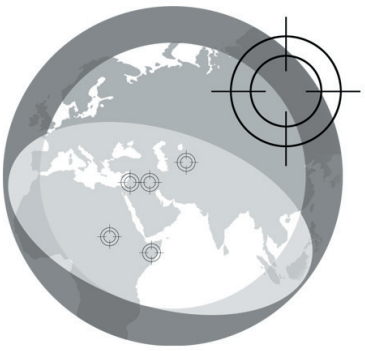

التدخل الدولي في السودان وأثره عربيًّا وإفريقيًّا

أ.د/ حمدي عبد الرحمن حسن - مصر

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

مقدمة:

تحاول القوى الغربية، ومنذ الحملة النابليونية على مصر عام ١٧٩٨، أن تعيد صياغة وتشكيل المنطقتين العربية والإفريقية؛ بما يخدم أهدافها ومصالحها الاستعمارية. والمتأمل في أدبيات السياسة الغربية تجاه العالم غير الغربي عمومًا يلاحظ أنها تتستر دومًا وراء دعاوى إنسانية وأخلاقية، تهدف في حقيقة أمرها إلى السيطرة والنهب. وقد أظهرت أحداث ١١ سبتمبر، وتداعياتها تلك النزعة المتأصلة في الوجدان الغربي.

إن القراءة الواعية للتاريخ تبيِّن بجلاء أن الأهداف الاستعمارية الغربية في المنطقتين العربية والإسلامية واحدة، وإن تباعدت بينها الأزمنة والدهور. ويمكن القول: إن الحالة السودانية، وما تطرحه من تنافس دولي واضح تمثل صورة مصغرة للمشهد الإفريقي العام في عصر الهيمنة الأمريكية. بيد أنها تضيف مع ذلك ملامح ودلالات أخرى؛ نظرًا لارتباطها المباشر بمنظومة الأمن القومي العربي والإسلامي، وبحسبانها نقطة التقاء وتمازج بين عوالم حضارية متعددة: العروبة، والإفريقية، والإسلام. إن إنسان السودان كما يقول حسن مكي هو «اختزال الإنسان إفريقيًّا؛ حيث أصبح السودان مستودعًا للأجناس الإفريقية ولغاتها، وعاداتها وأديانها وتقاليدها، وانعكس ذلك على الشخصية السودانية التي هي جماع الشخصية الإفريقية العربية، وأصبح السودان بذلك أرض السماحة الاجتماعية والتعايش السياسي والديني».

فما الذي أدى إلى اقتتال أهل السودان؟ وكيف للمرء أن يفهم الدوافع الحقيقية لحروب السودان المعاصرة؟ صحيح أن نظرية المؤامرة قد لا تجد دعمًا علميًّا في أغلب الحالات، لكننا والحالة السودانية هذه نُغلي من أهمية التدخلات الخارجية التي صاحَبَتْها أخطاء جسيمة ارتكبها أهل السودان أنفسهم. وسوف تحاول هذه الورقة تحليل الأزمة السودانية بمختلف أبعادها الداخلية والخارجية، والانعكاسات المترتبة عليها داخليًّا وإقليميًّا، بالإضافة إلى استشراف آفاق المستقبل، وما تؤول إليه الأحوال من خلال المحاور الأربعة التالية:

- **أزمة الدولة والمجتمع في السودان**: محاولة فهم الأزمة الهيكلية التي يعانيها السودان منذ الاستقلال، والتي اتخذت شكل حروب مدمرة في مناطق شاسعة.
- **مواقف وتدخلات الأطراف الدولية**، سواء من

قبل دول الجوار، أو الدائرة العربية والإسلامية، أو الأطراف الأمريكية والغربية. فضلاً عن تحليل الموقف الصيني، وموقف الأمم المتحدة.

• تأثير التدخل الدولي في السودان على المنطقتين العربية والإفريقية.

• سيناريوهات مآل الوضع السوداني.

أولاً: أزمة الدولة والمجتمع في السودان:

إذا كان الجدل الذي ساد المشهد السوداني حتى قبل الاستقلال عام ١٩٥٦، وإلى اليوم يتركز حول خطاب الهوية العربية والإسلامية؛ فإن إشكالية السلطة وتوزيع الثروة مثَّلت محور الصراعات، والحروب الأهلية التي شهدها السودان في الجنوب والغرب والشرق. فقد رفعت جماعات التمرد مطالب مُلِحَّة ضد سياسات التهميش والإقصاء التي تعرضت لها مجتمعاتها طيلة سنوات ما بعد الاستقلال. بيد أن هذا الصراع اكتسب منذ بدايته أبعادًا إقليمية وقارّية ودولية أضفت عليه مزيدًا من التعقيد والتشابك.

١- الحرب الأهلية في الجنوب:

لم يمتلك السودان قبل الاستقلال تقاليد الدولة الوطنية المتجانسة، وإنما شهد تعددًا وتنوعًا في الثقافات والديانات والأعراق، حتى إنه استحق وصف مرآة إفريقيا.

وقبل أن تحصل السودان على استقلالها رسميًّا بعام واحد، أي في عام ١٩٥٥ قادت حركة انيانيا الانفصالية الحرب من أجل انفصال الإقليم الجنوبي عن البلاد. وقد استمرت تلك الحرب حتى عام ١٩٧٢، حينما وقَّع الرئيس جعفر النميري اتفاق أديس أبابا، والذي اعترف فيه بالحكم الذاتي للجنوب. استمر هذا الاتفاق حتى عام ١٩٨٣، حينما أعاد النميري تقسيم الجنوب، وألغى حكومته الإقليمية، فضلاً عن إعادة تخطيط الحدود الإدارية بين الشمال والجنوب. أدى ذلك إلى اندلاع المرحلة الثانية من الحرب الأهلية في جنوب السودان، والتي استمرت حتى توقيع اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥. وقد نُظِرَ إلى هذه الحرب بحسبانها واحدة من أطول الحروب الأهلية في إفريقيا؛ حيث أدت إلى مقتل نحو مليونين من الأفراد، بالإضافة إلى تشريد الملايين.

ولفهم حقيقة الصراع في جنوب السودان، سواء في مرحلته الأولى أو الثانية نشير إلى عدد من الاعتبارات الهامة:

حالة عدم الاستقرار السياسي وخضوع السودان لحكم العسكريين لفترات طويلة، وانتشار الفساد، كلُّها عوامل مهمة في تفسير الحرب الأهلية في الجنوب

أولها: أن معظم الأدبيات التي تناولت الحرب في جنوب السودان ولا تزال تُضْفِي عليه بُعْدًا أيديولوجيًّا وسياسيًّا؛ فكثيرًا ما يتم تصويره في إطار ثنائيات جامدة كالانقسام بين العروبة والإفريقية، أو بين الإسلام والمسيحية، أو بين الشمال والجنوب وهكذا.

وثانيًا: ثمة مجموعة من العوامل التاريخية تُشَكِّل مدخلاً مهمًّا لفهم الصراع وتطوره ومآله في الجنوب، ولعل أبرزها المكونات الثقافية والحضارية التي شكَّلت المجتمع السوداني قبل الاحتلال البريطاني؛ بالإضافة إلى السياسة البريطانية تجاه الجنوب تحديدًا، والتي جعلت منه منطقة معزولة يحظر على الشماليين الوصول إليها إلا بإذن مسبق. أي أن السياسة البريطانية، التي كانت تقوم عمومًا على الحكم غير المباشر، كانت تهدف إلى تطوير هوية جنوبية منفصلة عن الشمال، وربما أنها كانت تفكر في ضم هذا الكيان الجنوبي الهش إلى أوغندة أو الحبشة.

أما الاعتبار الثالث: فإنه يشير إلى فشل مشروع الدولة الوطنية في السودان بعد الاستقلال، وعدم

قدرتـه على تحقيـق الاندمـاج القومي بيـن مختلف مكونات الجسد الاجتماعي؛ وذلك من خلال التأكيد علـى تقاليد المواطنة والهوية الوطنية الجامعة. وعدم انتهاج سياسـات التهميش أو الإقصاء لأي طرف من الأطراف. وهكذا فإن حالة عدم الاستقرار السياسي، وخضوع السـودان لحكم العسكريين لفترات طويلة، وانتشار الفسـاد، كلُّها عوامل مهمة في تفسير الحرب الأهلية في الجنوب.

ومـن جهـة رابعـة فإنـه لا يخفـى أهميـة العوامل الاقتصاديـة وتقسـيم الثـروة والمـوارد. يتضح ذلك بجلاء من تطور مشروع قناة جونجلي، والنظر إليه من قِبَل الجنوبيين على أنهم سوف يُحْرَمُون من مواردهم الطبيعية لصالح الشـمال. كما أن اكتشـاف النفط في الجنوب أضاف بُعْدًا مهمًّا لفهم الصراع.

وأخيـرًا يبقـى المتغيـر الخارجي في دعـم أطراف الصـراع، والتدخل فـي تفاعلاتـه المختلفة، وكذلك التحكم في آليات تسـويته ليشـكل المتغير الأهم في دراسة حالة الحرب الأهلية في الجنوب.

٢- الصراع في دارفور:

إذا أخذنـا المسـألة الدارفورية في سـياقها الوطني مع تجريدهـا من أبعادها الخارجيـة لوجدنا أنها تعبر عن أزمة المشـروع «الوطنـي»، وتطرح على المحك إشكاليات الهوية والمواطنة، والدور التوزيعي للدولة الوطنية في السـودان. بيد أن الاهتمام الغربي بالأزمة -مـع اسـتخدام مناهـج ومداخـل معينـة في تفسـير الصراع- يفرض علينا أن نشير في البداية إلى عدد من الملاحظـات التمهيدية نجدها لازمـة لفهم حقيقة ما يحدث في دارفور بخاصة والسودان بعامة:

- **الملاحظـة الأولـى: تتعلـق بصعوبـة القبـول بالمدخـل الديني أو القبلي لفهـم الصراع في دارفور:** فالإقليـم تقطنـه قبائـل عـدة تديـن بالإسـلام، وهي تنتسـب لقبائـل عربيـة وإفريقية. والملفـت للأمر أن غالبية القبائل الدارفورية تدَّعي نسـبًا للعرب. والرأي عنـدي أن المدخل القبلي في فهم الصراع الدارفوري أمر معيب؛ سواء من حيث المنطق الذي يقوم عليه أو المنهج الذي يسترشد به.

- **الملاحظـة الثانيـة: تتعلق بأهمية البعد السياسـي للصراع في دارفور:** فقد أشار أحد الكُتَّاب السودانيين البارزيـن إلـى أن أزمـة دارفور لا علاقة لها بمشـكلة التهميش، أو توزيع الثروة في السـودان، وإنما ترجع أساسًـا إلـى الصراع بيـن جناحي الحركة الإسـلامية السـودانية (حزب المؤتمر الوطنـي الحاكم، وحزب المؤتمر الشـعبي المعارض). ولا شـك أن تسـييس مطالـب أبناء دارفور علـى أيدي الأحـزاب التقليدية القوية، أو على أيدي الحكومات العسكرية السودانية قد أضفى على الأزمة طابع التعقيد الشديد.

الملاحظة الثالثـة: ترتبط بأهمية البعد الخارجي في الصـراع؛ إذ لا يمكـن إنـكار دور الامتـداد الإقليمي لبعض قبائل الإقليم؛ فالرئيس التشـادي إدريس ديبي وبعـض وزرائه ينتمون إلى قبائـل الزغاوة. ولقد كان أول قائـد ميداني لجيـش تحرير دارفـور الذي أطلق شـرارة التمرد الأول عام ٢٠٠٣، السيد عبد الله أبكر أحد قـادة الهجـوم الناجح الـذي انطلق مـن دارفور عـام ١٩٩٠ ليدفـع بإدريس ديبي إلى سـدة السـلطة في تشاد.

وعلى صعيـد تنافس القـوى الكبرى في السـيطرة على مناطق النفوذ في عام ما بعد ١١ سبتمبر لا يمكن إغفال دور القوى والمؤسسات الغربية على مجريات الصـراع فـي دارفور، ومحاولـة توصيفه بأنـه عِرْقِيّ، وإبـادة جماعية منظمة تقوم بها القبائـل العربية بدعم حكومـي ضد العناصـر الإفريقية فـي الإقليم، وليس بخَافٍ أن هذا البعد الخارجي أضفى مزيدًا من التعقيد والتشابك على الصراع الدارفوري.

٣- محاولة فهم الصراع في دارفور:

أزمـة دارفور قديمة مـن حيث مسـبباتها والعوامل المفضيـة إليهـا، فهـي بمثابـة صـراع علـى الأرض

والموارد؛ أوجدته حاجة الإنسان الدارفوري لمصادر المياه والعشب. ونتيجة لشُحّ هذه الموارد ونُضُوب المياه تزداد احتمالات الاحتكاك القبلي، والتي قد تصل إلى حد الاحتراب. على أن الصراع اتخذ بعدًا آخر نتيجة المشاحنات التي قد تحدث بين القبائل الرعوية المرتحلة، وهي في غالبيتها من العرب وبين القبائل الزراعية المستقرة، وهي في غالبيتها من الأفارقة.

بيد أن الصراع المطروح يتعلق بفهم الصراع في دارفور من وجهة نظر سياسية؟ نستطيع أن نشير إلى العناصر التالية:

أ- تداعيات الحرب الأهلية في الجنوب، وعدم الاستقرار في مناطق الجوار الجغرافي. وقد أفضى ذلك إلى سهولة تدفق الأسلحة بكافة أنواعها إلى الإقليم.

فالجبهة الشعبية لتحرير السودان، بزعامة جون قرنق آنذاك، حاولت نقل المواجهة مع الخرطوم إلى الإقليم الغربي، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل. بيد أن التأثيرات الفكرية والتنظيمية لفصيل التمرد الرئيسي في الجنوب باتت واضحة على حركة تحرير السودان الدارفورية.

ب- انتشار عمليات النهب المسلح في إقليم دارفور نتيجة غياب الأمن به.

جـ- الصراع الدولي في دارفور: فثمة أطماع واضحة من جانب بعض دول الجوار والقوى الدولية؛ تجعلها تسعى لكسب موطئ قدم لها في الإقليم. فدارفور غنية بالثروات الطبيعية.

٤- الأزمة المنسية في شرق السودان:

يمكن القول بأن الأزمة في شرق السودان تمثل الأزمة المنسية، سواء على مستوى الصراع الداخلي، أو على مستوى التضخيم الإعلامي الدولي لقضايا السودان ومشاكله. وتعد المنطقة الشرقية أشد مناطق السودان فقرًا، على الرغم من أهميتها الاستراتيجية؛ إذ يحدها البحر الأحمر شرقًا وإريتريا وإثيوبيا جنوبًا، ومصر شمالاً، وتبلغ مساحتها ١١٠ ألف ميل مربع. ومن الناحية الإدارية تضم ثلاث ولايات هي: كسلا وقضارف والبحر الأحمر.

وإذا كان الشرق السوداني يمثل البوابة الرئيسية التي انتقلت عبرها المؤثرات العربية والإسلامية إلى المنطقة، وحدث من خلالها التمازج والتصاهر بين العروبة والإفريقية والإسلام؛ فإنه لا يزال يمثل منفذ السودان الملاحي إلى العالم الخارجي؛ حيث يضم الموانئ البحرية الرئيسية، بالإضافة إلى ميناء بشاير النفطي. والإقليم يحتوي على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي ومناجم الذهب.

توقيع اتفاق سلام شامل مع الجنوب، ومع دارفور ترك القوات المتمردة في الشرق بدون حليف داخلي وبدون رغبة إريترية في استمرار الصراع مع الحكومة السودانية

وقد طرحت قضايا البجا الذين يشكلون نسبة كبيرة من سكان الشرق عبر منتديات سياسية، ومن داخل الأحزاب السودانية التقليدية. بيد أن قضاياهم المتمثلة في التهميش، وعدم التمثيل في السلطة والثروة ظلت طي النسيان. دفع ذلك بحركة المقاومة في الشرق إلى حمل السلاح، ومشاركة حركات التمرد الأخرى، ولاسيما في الجنوب السوداني من أجل تحقيق هذه المطالب. وقد استفادت الحركة الشعبية لتحرير السودان من هذا التحالف بشكل كبير. وعليه فقد كانت الحكومة حريصة على أن يتم النص في اتفاق نيفاشا مع الحركة الشعبية على سحب القوات الجنوبية من الشرق.

وقد وجدت قوات التمرد من البجا وقبائل الرشايدة البدوية العربية دعمًا ومساندة خارجية، ولا سيما من إريتريا، وهو ما فتح جبهة جديدة في مواجهة القوات الحكومية. غير أن توقيع اتفاق سلام شامل

مع الجنوب، ومع دارفور ترك القوات المتمردة في الشرق بدون حليف داخلي، وبدون رغبة إريترية في استمرار الصراع مع الحكومة السودانية. دفع ذلك كله إلى القبول بتسوية سلمية في شرق السودان في نهاية عام ٢٠٠٦.

ثانيًا: مواقف وتدخلات الأطراف الدولية:

يلاحظ أن الموقف العربي ممثلاً، في الجامعة العربية، والإسلامي ممثلاً في منظمة المؤتمر الإسلامي لم يكن فاعلاً في تطورات الشأن السوداني. فالدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لم تشجع المبادرة المصرية الليبية لتسوية الصراع في السودان. وفي المقابل فإنها ساندت جهود منظمة الإيجاد، أي أنها فضلت الحل الإفريقي على الحل العربي.

١- موقف دول الجوار الإفريقي:

لا يمكن إغفال الدور الذي قامت به دول الجوار الجغرافي في الحرب الأهلية في السودان على مدى سنوات. فتشاد وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير (حاليًا جمهورية الكونغو الديمقراطية) سمحت «لإسرائيل» بإقامة مراكز عسكرية في أراضيها؛ لتدريب مقاتلي حركة أنيانيا الانفصالية في السودان. وقد عانت بعض هذه البلدان المجاورة، لا سيما إثيوبيا وكينيا وزائير من الحروب الأهلية الداخلية ووجود دعوات مطالبة بحق تقرير المصير أو الانفصال. ولم تمثل مسألة انتشار «الأصولية» الإسلامية في السودان مصدر خوف لدول الجوار فقط، بل مثَّلت أيضًا مصدر اهتمام بالنسبة للإسرائيليين الذين قاموا بتدريب بعض اللاجئين السودانيين في دول الجوار الإفريقية.

ويلاحظ أن مصر وليبيا من دول الجوار العربي في الشمال هما اللتان قدمتا المساعدة العسكرية والمالية للسودان. وبينما كانت إثيوبيا تدعم حركات تحرير السودان، وحينما اشتعلت الحرب الأهلية مرة أخرى في السودان بعد عام ١٩٨٣، حينما أعلن النميري تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية أصبح الحال كما كان عليه في المرحلة الأولى، حيث ساندت البلدان المجاورة قوات التمرد في الجنوب السوداني.

ومثَّلت كل من إريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا مصدر الدعم العسكري واللوجستي الرئيسي لحركة وجيش تحرير السودان.. ويبدو أن مصر، وهي حليف استراتيجي للسودان قد تحول موقفها، ولو بحذر شديد لصالح الجيش الشعبي لتحرير السودان. وربما يعزى ذلك التحول في الموقف المصري إلى الخوف من انتشار «الأصولية» الإسلامية عبر السودان. كما أن محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥ قد أدت إلى تفاقم العلاقات المتوترة بالفعل بين إثيوبيا والسودان من جهة، وبين السودان ومصر من جهة أخرى.

وعلى صعيد الحرب في دارفور فإن الحكومة التشادية تدعم جماعات المتمردين في الإقليم من خلال السماح لها بالعمل انطلاقًا من قواعد في الأراضي التشادية. وتزعم تشاد أن السودان يساعد المتمردين التشاديين في محاولتهم لقلب نظام الرئيس التشادي.

وقد حظيت قضايا السودان باهتمام مؤسسات العمل الإفريقي المشترك مثل الاتحاد الإفريقي والمنظمة الحكومية للتنمية (إيجاد)، والتي قامت بدور فاعل في الأزمة السودانية وتطوراتها مقارنة بتراجع الدور العربي والإسلامي. فالسودان لم يغب قط عن جدول أعمال القمة الإفريقية.

ومنذ عام ٢٠٠٤ أصبح للاتحاد الإفريقي قوات مراقبة وحفظ للسلام في دارفور، وصل حجمها في أبريل ٢٠٠٥ إلى نحو سبعة آلاف جندي. ومن الواضح أن الولايات المتحدة وأوروبا تفضل استخدام آليات العمل الإفريقية لتحقيق أهدافها ومصالحها الاستعمارية الجديدة في المنطقة.

ويمكن تلخيص العلاقات السودانية مع دول الجوار الإفريقي على النحو التالي:

أولاً: شكَّلت المخاوف من قيام السودان بزعزعة الاستقرار في هذه الدول عاملاً مهمًّا في أذهان مخططي سياستها الخارجية. فانتشار «الأصولية» الإسلامية في المنطقة يعتبر القوة الدافعة الرئيسية وراء سلوك السياسة الخارجية في المنطقة.

ثانيًا: العمل على احتواء السودان، والتحكم في سلوكه الخارجي أصبح عنصرًا هامًّا في سياسات جيرانه فرادى أو مجتمعين.

ثالثًا: حظيت مسألة تقرير المصير للجنوب بدعم دول الجوار الإفريقي للسودان. وهكذا فإن دعم حركات التحرير العاملة في السودان، من ناحية، وفي البلدان المجاورة، من جهة أخرى، أصبح أسلوب العمل السائد في المنطقة، وهو ما أدى إلى استمرار ودعم هذه الحركات.

٢- المواقف الدولية:

إذا كانت مرحلة التكالب الاستعماري على إفريقيا يؤرخ لها بانعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ - ١٨٨٥، والذي أعطى القوى الأوروبية الكبرى حق تقسيم إفريقيا فيما بينها؛ فإن التكالب الجديد على استغلال خيرات إفريقيا، واستعمارها تحت رداء آخر بدأت تتضح معالمه بعد نهاية الحرب الباردة. وقد اتخذ هذا الصراع من أجل النفوذ والسيطرة أبعادًا جديدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وارتداء عصر العولمة الأمريكية رداء العسكرة والأمن على صعيد عالمي. وقد برز الدور الأمريكي في إفريقيا عمومًا، وفي السودان خصوصًا، وهو ما أدى إلى تراجع دور القوى الاستعمارية السابقة مثل فرنسا وبريطانيا.

كما أن ظهور الصين والهند وبعض القوى الآسيوية الفاعلة على الساحة السودانية قد أضفى على الصراع الدولي في السودان بُعدًا جديدًا. فالصين على سبيل المثال لها مصالح نفطية واقتصادية واسعة في السودان وإفريقيا، وهو ما يبرر توفيرها للدعم العسكري واللوجستي لكثير من النظم الإفريقية.

أ- الموقف الأمريكي تجاه السودان:

منذ وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة عام ١٩٨٩، وتحالفه مع الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي، والسودان يمثل دولة عاصية وفقًا للرؤية الأمريكية.

وقد عمد الخطاب السياسي الأمريكي على تقديم صورة نمطية عن نظام الإنقاذ في السودان تستند على ثلاثة مزاعم أساسية:

• انتهاك حقوق الإنسان؛ حيث تطرح قضايا الرق، والإكراه القسري على اعتناق دين معين، أي غياب الحرية الدينية.

• اعتبار السودان دولة راعية للإرهاب؛ بحسبانها توفر مأوًى لكثير من الجماعات والمنظمات الإرهابية الدولية.

• حرمان أبناء الجنوب والمناطق المهمشة من حقهم في تقرير المصير.

وما فتئت الإدارة الأمريكية تصور السودان على أنه دولة عاصية، وهو ما استلزم تبني سياسة العزل والاحتواء ضدها. ففي عام ١٩٩٣ تم تصنيف السودان باعتباره دولة راعية للإرهاب. وقامت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها لدى الدول العربية والمنظمات الدولية لفتح ملف حقوق الإنسان في السودان. وفي أكتوبر ١٩٩٧ فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على السودان. وقد ازدادت العلاقات بين البلدين تعقيدًا في أعقاب الهجوم على السفارتين الأمريكيتين في كل من نيروبي ودار السلام، حيث قامت واشنطن بشن هجوم صاروخي على مصنع الشفاء للأدوية البيطرية في الخرطوم.

ومع ذلك يمكن تفهُّم التحرك الأمريكي في مواجهة السودان من خلال اعتبارات ثلاثة على النحو التالي:

الاعتبار الأول: يشير إلى متغيرات السياسة الأمريكية الداخلية، ولاسيما تأثير النشطين الأمريكيين من أصول إفريقية داخل الكونجرس

الأمريكي؛ بالإضافة إلى دور المنظمات المسيحية الأنجليكانية التي تحاول إضفاء الطابع الديني على الصراعات الدائرة في كل أنحاء السودان. وبالفعل أصدر الكونجرس في الأول من يوليو عام ١٩٩٩ قرارًا يدين فيه الحكومة السودانية بتجارة العبيد، أو التستر عليها، واختطاف المواطنين لهذا الغرض. ولعل مسارعة الكونجرس إلى اعتبار ما يحدث في دارفور إبادة جماعية ضد القبائل الإفريقية يُعبِّر مجددًا عن هذا التوجه.

الاعتبار الثاني: ويشير إلى موقع السودان في الحرب الأمريكية على الإرهاب؛ إذ ركزت الولايات المتحدة على منطقة القرن الإفريقي؛ حيث توجد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي. بيد أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي قد وسَّع مؤخرًا من الاعتبارات الأمنية لتشمل منطقة الساحل الإفريقي الكبرى وغرب إفريقيا؛ حيث توجد تهديدات من جانب بعض الجماعات الإسلامية في دول هذه المنطقة. وطبقًا لهذا التصور الجديد تقوم أمريكا بتوفير الدعم والتدريب لقوات إفريقية محلية؛ حيث بدأت بأربع دول هي مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر.

الاعتبار الثالث: وهو يشير إلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية في السودان؛ إذ يشكل حوض النيل -بما يحويه من ثروات وموارد طبيعية- ركيزةً أساسية للتواجد الأمريكي. وفي عالم التكنولوجيا و«السوفت وير» تصبح الثروة المعدنية الهائلة التي يتربع عليها غرب السودان «إقليم دارفور الملتهب» والغرب الإفريقي عمومًا مطمعًا لأي إدارة أمريكية؛ مهما كانت توجهاتها السياسية.

ب-الموقف الأوروبي والدولي:

يلاحظ أن السودان شكَّل دومًا أهمية استراتيجية واقتصادية للدول الأوروبية، وهو ما اتضح في شكل وحجم العلاقات خلال مرحلة ما قبل الإنقاذ عام ١٩٨٩. فقد لعبت أوروبا دورًا بارزًا في التوصل إلى اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢، ذلك عن طريق المنظمات الكنسية (السويد والدنمارك والنرويج وبريطانيا وسويسرا). كما أن أوروبا شكَّلت الشريك التجاري الأول للسودان؛ حيث كانت صادراته وارداته تتجه نحو أوروبا وتأتي منها. وكانت أوروبا حريصة على اكتشاف الموارد الطبيعية في السودان وعلى رأسها النفط. بيد أن العلاقات الأوروبية السودانية أصابها الوهن والتوتر منذ قيام نظام الإنقاذ عام ١٩٨٩؛

الصورة النمطية للخطاب السياسي الأمريكي عن نظام الإنقاذ في السودان

- انتهاك حقوق الإنسان وغياب الحرية الدينية
- اعتبار السودان دولة راعية للإرهاب
- حرمان أبناء الجنوب والمناطق المهمشة من حقهم في تقرير المصير

حيث توقف الحوار الأوروبي السوداني في العام الثاني مباشرة؛ بسبب مزاعم خاصة بانتهاك السودان لحقوق الإنسان. بيد أن الحوار السياسي بين أوروبا والسودان قد استؤنف مرة أخرى عام ١٩٩٩؛ حيث طرحت قضايا التسوية السلمية والديمقراطية التعددية، بالإضافة إلى مسألة فصل الدين عن الدولة.

ويمكن أن نشير إلى عدد من المتغيرات دفعت باتجاه إعادة النظر في الموقف الأوروبي من السودان، ومن ذلك:

• دخول الولايات المتحدة كطرف فاعل في الشأن السوداني.

• توجه السودان شرقًا نحو آسيا، وإقامة شراكة اقتصادية مع بعض الدول الآسيوية، مثل الهند والصين.

• اكتشاف النفط، وما يعنيه من تحولات مهمة في المشهد السوداني.

• وجود ضغوط من قِبل الشركات الغربية للعودة مرة أخرى للسودان؛ من أجل الاستفادة من قطاعاته النفطية وموارده الطبيعية.

وبعيدًا عن السياسة الأوروبية المشتركة فقد تبنت بعض الدول سياسات ذات تأثير مباشر على الوضع السوداني

وبعيدًا عن السياسة الأوروبية المشتركة فقد تبنت بعض الدول سياسات ذات تأثير مباشر على الوضع السوداني. فبريطانيا مثلاً اتخذت موقفًا موالِيًا للإدارة الأمريكية في سعيها لعزل السودان؛ باعتباره دولة راعية للإرهاب. بيد أن دولاً أخرى مثل الدول الاسكندنافية وإيطاليا استطاعت من خلال منتدى أصدقاء الإيجاد أن تمارس دورًا فاعلاً في الضغط على السودان؛ للتوصل إلى تسوية سلمية مع حركات التمرد الأساسية في البلاد.

ج- مجلس الأمن والوضع في السودان:

من الملفت للنظر أن الأمم المتحدة -وبضغوط أمريكية وأوروبية- قد أولت القضية السودانية اهتمامًا خاصًّا. ولعل أبرز مثال على ذلك هو أنه في غضون عشر سنوات (الفترة من ١٩٩٦- ٢٠٠٦) صدر عن الأمين العام أو مجلس الأمن الدولي نحو خمسين قرارًا أو تقريرًا أمميًّا تهدف في مجملها إلى الضغط على الحكومة السودانية وتضييق الخناق عليها. ولعل من أبرز تلك القرارات، والتي تُفضي أو تكاد إلى تدويل الشأن السوداني:

• القرار ١٥٥٦ لعام ٢٠٠٤، والذي أدان الحكومة السودانية، وطالبها بتسوية أزمة دارفور، كما أيّد جهود الاتحاد الإفريقي لتعزيز بعثته الخاصة بالمراقبة في الإقليم. والملفت في هذا القرار أنه اعتبر الوضع في السودان بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين.

• القرار رقم ١٧٠٦ الصادر في ٣١/ ٨/ ٢٠٠٦ ينص على نشر قوات دولية في دارفور، ويدعو «حكومة الوحدة» السودانية للموافقة على القرار، رغم أنه قرار غير قابل للتنفيذ عمليًّا؛ لرفض حكومة السودان نشر أي قوات والتعهد بمحاربتها. كما سبق وأن بيَّنَّا.

وعليه فإن القرار ١٧٠٦ الذي يعكس الرؤية الأمريكية البريطانية يسعى إلى تفتيت السودان باسم الشرعية الدولية، وهو ما يعكس نفس التوجهات الاستعمارية السابقة. فهل يكون انفصام عرى الوحدة الداخلية هو المدخل الذي تستخدمه القوى الغربية لإعادة استعمار السودان تحت غطاء دولي جديد، وبما يُمَكِّن هذه القوى من إعادة هندسة المنطقة من الناحية الجيوبوليتيكية؛ بما يحقق لها أهدافها ومصالحها التوسعية.

د-الموقف الصيني من السودان:

تعد السودان دولة نفطية واعدة؛ إذ يبلغ احتياطيها النفطي حوالي خمسة مليارات برميل، وهي تنتج نحو (٥٠٠,٠٠٠) برميل يوميًّا. وطبقًا لتقديرات منظمة التجارة العالمية؛ فإن صادرات السودان النفطية إلى الصين تشكل نحو (٦٤٪) من إجمالي صادراتها النفطية عام ٢٠٠٤.[١]

وقد بدأت الصين وارداتها النفطية من السودان عام ١٩٩٥، ومنذ أن بدأت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC اكتشاف النفط في السودان ونشاطها يزداد اتساعًا بدرجة كبيرة، وعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية على السودان، تحركت الصين لسد الفراغ الذي تركته الشركات الغربية برحيلها من البلاد. (٢)

وتعد شركة CNPC أكبر مستثمر في قطاع النفط السوداني، حيث تمتلك نحو (٤٠٪) من أسهم شركة بترول النيل الأعظم السودانية. وتبلغ حصة الشركة الصينية من النفط نحو ١٥٠ ألف برميل يوميًّا. ويغطي مشروع النفط الصيني المشترك مساحة تصل إلى نحو خمسين ألف ميل مربع في جنوب السودان. ومن المتوقع أن يصل إنتاجه السنوي إلى نحو ١٥ مليون طن من النفط الخام. كما يبلغ الاحتياطي النفطي لهذا المشروع نحو ٢٢٠ مليون طن، وهو ما يجعله من أكبر المشاريع الصينية النفطية في الخارج.

وفي عام ٢٠٠٥ بلغ عدد العمال الصينيين في السودان نحو عشرة آلاف عامل. ولا يخفى أن سياسة الصين النفطية تجاه السودان تحقق مبدأ المصالح المتبادلة. ولكي تحافظ الصين على تلك المكاسب في السودان حاولت دائمًا التخفيف من غلواء الضغوط الغربية على السودان. وترى الصين أن ما يحدث في السودان هو شأن داخلي.

ثالثًا: تداعيات التدخل الدولي في السودان:

منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها في نهاية أعوام الثمانينيات من القرن الماضي؛ بات واضحًا أن منطقة شرق إفريقيا تُشكِّل أحد مكونات الاستراتيجية الكونية الجديدة للولايات المتحدة. ففي عام ١٩٨٩ عندما سيطرت حكومة الإنقاذ بدعم من الحركة الإسلامية على نظام الحكم في السودان نظرت إليها الإدارة الأمريكية على أنها تمثل تهديدًا إسلاميًّا خطيرًا على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وهو الأمر الذي انتهى بوضع السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب. وحينما انهارت الدولة الصومالية عام ١٩٩١ مُخَلِّفَة وراءها قوًى وميليشيات متصارعة كان الخيار الأمريكي هذه المرة عسكريًّا عام ١٩٩٢. بيد أن هذا الأمل الأمريكي قد تحطم مع مقتل ١٨ من قوات المارينز، وهو ما أدى إلى الخروج المهين للقوات الأمريكية من الصومال عام ١٩٩٤.

لجأت الإدارة الأمريكية بعد فشل خيار التدخل العسكري إلى طرح مبادرة القرن الإفريقي الكبير عام ١٩٩٤؛ ليشمل بالإضافة إلى الصومال وإثيوبيا وجيبوتي وإريتريا كُلاًّ من السودان وكينيا وأوغندة وتنزانيا ورواندا وبوروندي. وبدأ الترويج الأمريكي لهذا المشروع يتخذ **مناحي متعددة**:

أولها: التأصيل العلمي والأكاديمي له، وهو ما ظهر في أدبيات الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال تلك الفترة.

وثانيًا: إظهار الجانب الإنساني لهذا المشروع؛ من خلال القول بأنه يستهدف القضاء على آثار الكوارث الطبيعية كالمجاعة والتصحر؛ فضلاً عن تسوية ومنع الصراعات.

ثالثًا: توفير الدعم المادي واللوجيستي للدول الصديقة في المنطقة، وهو ما عكسته مبادرة القرن الإفريقي الكبير.

رابعًا: الاعتماد على جيل جديد من القادة الأفارقة مثل: ميليس زناوي في إثيوبيا، وأسياسي أفورقي في إريتريا، ويوري موسيفيني في أوغندة، وبول كاجامي في رواندا.

على أن هذه المبادرة الأمريكية لم يحالفها النجاح وتهاوت تمامًا مع الهجوم الذي تعرضت له السفارتان الأمريكيتان في كل من دار السلام ونيروبي عام ١٩٩٨، والذي أدَّى إلى مقتل نحو ٢٠٠ شخص. عندئذ لجأت الولايات المتحدة إلى تفضيل الخيار العسكري مرة أخرى في محاولة منها لإظهار القوة؛

ولتأكيد عزمها على مواصلة الجهود لإعادة تشكيل المنطقة برمتها. وكان الهدف هذه المرة مصنع الشفاء للأدوية في العاصمة السودانية الخرطوم.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عادت السودان ومنطقة القرن الإفريقي مرة أخرى لتحتل مكانة بارزة في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، وفي إطار الرؤية الأمريكية للحرب على «الإرهاب». على أنه من الملاحظ في هذه المرة أن الإدارة الأمريكية لجأت إلى التركيز على مجموعة من الأدوات والآليات الدائمة لضمان إعادة صوغ المنطقة «أمريكيًا».

ومن ذلك:

أولاً: التواجد العسكري المباشر في المنطقة: إذ يوجد نحو ١٧٠٠ عسكري أمريكي في قاعدة ليمونير، وهي قاعدة فرنسية سابقة في جيبوتي. وثمة قوات عسكرية أمريكية صغيرة العدد في إثيوبيا بهدف تدريب الجيش الإثيوبي، والتعاون الاستخباراتي أيضًا. وتنطلق بعض قوات التدخل السريع من قاعدة جيبوتي لتأمين منطقة الساحل الإفريقي. بالإضافة إلى ذلك فإن ثمة تواجد بحري أمريكي مكثف في المحيط الهندي قبالة سواحل القرن الإفريقي.

ثانيًا: الاعتماد على بعض دول الأركان الإقليمية: فإثيوبيا أضحت بعد التجربة الصومالية تمثل الذراع العسكري للولايات المتحدة في القرن الإفريقي الكبير. ولعل إثيوبيا مؤهلة للقيام بهذا الدور؛ فهي تمتلك واحدًا من أكبر الجيوش الإفريقية، سواء من حيث العدد أو العدة. كما أن جيبوتي المجاورة تحتضن القاعدة العسكرية الأمريكية في المنطقة. أما كينيا فإنها يمكن أن تمثل الذراع الدبلوماسية للولايات المتحدة في حالة الحديث عن أيّ تسوية سلمية لقضايا النزاع والصراع في المنطقة. ظهر ذلك واضحًا في الدور الذي لعبته الحكومة الكينية في التوصل إلى اتفاق السلام الشامل في نيفاشا.

فما هي إذن الآثار المترتبة على ذلك عربيًا وإفريقيًا؟ نستطيع أن نطرح عددًا من المتغيرات **على النحو التالي:**

١- إعادة فك وتركيب المنطقة استراتيجيًا بما يخدم المصالح الأمريكية والغربية:

فالقرن الإفريقي الجديد يشمل نظمًا ذات توجهات علمانية غير عروبية وموالية للغرب. وفي هذه الحالة قد يصبح جنوب السودان المستقل جزءًا من هذا المشروع. كما أن دول الأطراف الجنوبية في النظام الإقليمي العربي، وهي جيبوتي والصومال تدخل في إطار هذا التعريف. على أن القيادة تظل غير عربية وغير إسلامية؛ حيث تُعْطَى لإثيوبيا التي ينظر إليها دومًا على أنها جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي في المنطقة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الدول العربية في الشمال الإفريقي، هي جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير وفقًا للرؤية الأمريكية لاتضحت لنا أبعاد عملية إعادة صياغة المنطقة أمريكيًا.

٢- تدمير المنظمات الإقليمية الرئيسية في المنطقتين العربية والإفريقية، ولاسيما جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي. فالترتيبات الإقليمية الجديدة تستهدف بالأساس النظامين الإقليميين العربي والإفريقي، وتدفع قُدُمًا نحو التخلي عن الأهداف والمصالح الجماعية لكل من العرب والأفارقة، ولتمهد الطريق أمام ترتيبات أخرى لا تنبع من المنطقة. ولا شك أن هذا المنطق التفكيكي يدعو إلى استبدال الأبعاد التكاملية والتحررية لنظام الأمن الجماعي الإقليمي بمنظومة أخرى تعتمد على ضمان مصالح القوى الغربية.

٣-محاربة كل حركات الإسلام السياسي في دول المنطقة والقضاء عليها: وقد ظهر ذلك بجلاء من تجربة اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال؛ حيث إن الأدبيات الأمريكية بدأت تحذر من عودة نموذج طالبان في القرن الإفريقي. وقد حاولت أمريكا والدول الغربية -من خلال تدخلها المباشر في تطورات الأزمة

السودانية- أن تُقْصِي التوجهات العروبية والإسلامية في مقابل طرح توجهات علمانية غير عربية.

٤- التركيز على جنوب السودان؛ حيث توجد معظم آبار النفط السودانية، والتفكير في إقامة تحالف كونفيدرالي يضم جنوب السودان وأوغندة وإثيوبيا، وهو ما يشكل تهديدًا خطيرًا لأمن مصر المائي، وفي نفس الوقت تدعيم تحالفات هذه الدول الاستراتيجية بالدولة العبرية.

٥- إضعاف مشروع الدولة الوطنية؛ من خلال إثارة النزاعات العِرْقِية والطائفية، وتكريس الانتماءات الأولية. ويظهر ذلك جليًا في الدول التي تعاني أصلاً من أزمة اندماج وطني. وتزداد خطورة هذا التوجه على ضوء اعتبارين أساسيين أولهما: التوظيف السياسي لمبدأ حق التدخل الدولي الإنساني، والذي أضحى أهم معالم عصر الهيمنة الأمريكية. وثانيًا قيام الولايات المتحدة والدول الغربية برصد أشكال الاضطهاد الديني حول العالم.

من الواضح إذن أن السياسة الأمريكية والغربية عمومًا في السودان ومنطقة القرن الإفريقي إنما هي استمرار للجهود الغربية الرامية لإعادة صوغ العالم غير الغربي فكًا وتركيبًا

٦- استقواء دول الأركان وسقوط دول الأطراف: فقيام القوات الإثيوبية وبمساعدة أمريكية بغزو الصومال عسكريًا، وفي ظل محاولات تفتيت السودان، ومع وجود حالة من العجز العربي العام يعيد إلى الأذهان نكبة النظام الإقليمي العربي عام ١٩٤٨، ونكسته عام ١٩٦٧. فالمشهد الراهن يؤكد هيمنة دول الجوار: تركيا وإيران من جهة، و«إسرائيل» من جهة ثانية، وإثيوبيا من جهة ثالثة، وذلك مقابل ضعف وعدم استقرار العراق وفلسطين والصومال والسودان وجيبوتي عربيًا.

٧- وجود قوات عسكرية أمريكية ودولية دائمة في بعض الدول العربية (جيبوتي والعراق والسودان - في حالة تطبيق القرار ١٧٠٦-)، وهو ما يُشكِّل خطرًا على نظام الأمن الجماعي العربي، وبالتالي تقويض الإرادة العربية.

٨- تغذية روح المقاومة والجهاد على المستوى الشعبي حيث تتسع الفجوة بين النخب العربية الحاكمة والشعوب العربية إزاء السياسات الأمريكية في كل من العراق وفلسطين والصومال والسودان. وعليه يصبح الشعور بالغبن والاضطهاد مبررًا لظهور حركات شعبوية للمقاومة. وهو ما يعني استمرار بذور التوتر وعدم الاستقرار على المدى البعيد.

٩- الحيلولة دون تنفيذ أهداف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) والمتعلقة بالحكم الصالح والديمقراطية التعددية. فالأمر والحالة هذه يقتصر على دعم النخب الحاكمة الموالية للمصالح الغربية والأمريكية؛ بغض النظر عن مدى تعبيرها عن إرادة الشعوب التي تنتمي إليها. فليس شرطًا أن تكون قوات المحاكم الإسلامية تعبيرًا عن إرادة شعبية ترغب في تحقيق الأمن والاستقرار، وإنما المهم هو أنها تتعارض فكريًا وأيديولوجيًا مع المصالح الغربية.

من الواضح إذن أن السياسة الأمريكية والغربية عمومًا في السودان ومنطقة القرن الإفريقي إنما هي استمرار للجهود الغربية الرامية لإعادة صوغ العالم غير الغربي فكًا وتركيبًا؛ بما يخدم مصالحهم وأهدافهم العليا، والتي تعبر عن محورية التمركز الغربي حول الذات، والنظر إلى الآخر غير الغربي. بيد أن اللافت هذه المرة هو وجود قوى آسيوية أخرى مثل الصين والهند تريد أن يكون لها نصيب معلوم في

عملية التخاطف الجديدة، سواء في السودان أم في القرن الإفريقي عمومًا.

رابعًا: سيناريوهات المستقبل السوداني:

إن متابعة تطور الأحداث والقضايا المتعلقة بالأزمة السودانية بالإضافة إلى تحليل التفكير الاستراتيجي الغربي عمومًا، والأمريكي على وجه الخصوص تُظهر أن ثمة نوعًا من الهندسة الجيواستراتيجية معدة للتطبيق على الواقع السوداني، وهي لا تخرج عن واحد من السيناريوهات الثلاثة **الآتية:**

١- سيناريو التركيب القائم على معايير الانتماء الجغرافي، وليس على أساس الهوية الثقافية أو الوطنية؛ حيث يقوم هذا السيناريو على عدد من المحاور هي:

- إلغاء المشروع الحضاري الإسلامي الذي طرحته حكومة الإنقاذ منذ وصولها إلى السلطة عام ١٩٨٩، وطرح مشروع علمنة الدولة السودانية.

- الاتفاق على إقامة الدولة الديمقراطية بمفهومها العلماني الغربي، والذي يستبعد أي تأثير للخصوصيات الثقافية والحضارية لأهل السودان.

- أفرقة الدولة والمجتمع السوداني الجديد، بما يعني ذلك محاصرة المد العربي والإسلامي، الذي ازدهر منذ بداية أعوام التسعينيات من القرن الماضي.

ولعل مشروعات التسوية التي حدثت في مناطق الأزمة الرئيسية في الجنوب والغرب والشرق السوداني، وما انطوت عليه من تنازلات كبيرة تؤكد هذا المنحنى الجديد.

٢- سيناريو التفكيك: وهو يمثل أحد الخيارات الاستراتيجية المطروحة في حالة فشل السيناريو الأول؛ حيث يتم تقسيم السودان إلى مجموعة من الكيانات ذات ارتباطات إقليمية مختلفة؛ وذلك **وفقًا للتصور التالي:**

- انفصال الجنوب السوداني في حالة تطبيق مبدأ حق تقرير المصير بعد الفترة الانفصالية. وثمة أصوات جنوبية تطالب منذ الآن بضرورة استثمار الجنوب بكامل ثرواته النفطية والطبيعية عوضًا عن التنازل عن نصفها للشمال؟!

- عزل إقليم دارفور الذي يشكل خمس مساحة السودان، وهو غني بمصادره الطبيعية، فإن لم يحصل على الحكم الذاتي أو الاستقلال فسوف يشهد قوات تدخل أجنبية، تضمن الحفاظ على المصالح الغربية هناك.

- مطالبة المناطق الشرقية باقتسام الثروة والسلطة، وهو ما يعكس تأثير نظرية العدوى. صحيح أنه تم توقيع اتفاق سلام أسمرة في أكتوبر ٢٠٠٦؛ لينهي الصراع المسلح الذي كان يخوضه متمردي الشرق إلا أن هناك معارضة لا تزال تطالب بمزيد من الحقوق.

- في هذه الحالة يصبح ما بقي من الدولة السودانية؛ مفتقدًا لإمكانيات البقاء والاستمرار، وهو ما يدفع لحالة من الفوضى في المنطقة قد تكون مبررًا للقوات الدولية إلى البقاء للمحافظة على تأمين مصادر النفط، وتوفير الحماية الأمنية اللازمة لمصالح الغرب الحيوية في المنطقة.

٣- سيناريو إعادة الفك والتركيب: وهو يستهدف التقليل من مخاطر الفوضى الناجمة عن السيناريو الثاني؛ حيث يرمي مثل هذا التصور الاستراتيجي إلى نوع جديد من الهندسة الجيواستراتيجية في المنطقة تقوم على ما يلي:

- عزل الشمال السوداني بثقافته العربية الإسلامية الغالبة، والسماح له بالتعبير المقيد عن خياراته السياسية والأيديولوجية.

- إقامة دولة إفريقية تشمل مناطق الغرب والجنوب، ومن يدور في فلكها، ويمكن الحديث عن مناطق شرق السودان. وفي هذه الحالة سوف يتم التأكيد على الهوية الإفريقية لهذه الدولة الجديدة، ومن ثم تكون عنصرًا مهمًّا في محاصرة منظومة الأمن القومي العربي، وقدرته على النفاذ في العمق الإفريقي.

- وإذا ما تحقق ذلك فإن الشمال سوف يفتقر

إلى مقومـات الدولة الحقيقية؛ حيث سـوف يصبح، والحالـة هـذه، مجرد منطقة جغرافية حبيسـة يسـهل اختراقها من الناحية الأمنية والاستراتيجية.

الخاتمة:

لقـد بَيَّنَّا في أكثر من موضع أن مـن المتعارف عليه في فقـه العلاقات الدولية أن أيسـر وسـيلة للنيل من منطقة القلـب الجغرافي هي النفاذ إليه عبر الأطراف، وهي الحلقة الأضعف في أي كيان جيواسـتراتيجي. ولعل ذلـك مـا أطلـق عليـه حامد ربيع «مبدأ شـد الأطـراف»، وهـو الـذي يعبـر عـن أحـد قواعد التفاعـل الحركي التي تعاملـت به القوى الكبرى مع المنطقة العربية والإسـلامية. فالسـودان يصبح وقت التكامل والقـوة دفاعًا حصينًا لمنظومـة الأمـن القومـي العربي والإسـلامي، وفي حالة الانقسـام والتفكك عامل اختراق وضعف لأي منظومة أمنية يرتبط بها.

من المتعارف عليه في فقه العلاقات الدولية أن أيسر وسيلة للنَّيْل من منطقة القلب الجغرافي هي النفاذ إليه عبر الأطراف، وهي الحلقة الأضعف في أيّ كيان جيواستراتيجي

ومِنْ وجهة النظر الجغرافية السياسية، يعد السودان الفناء الخلفي مِنْ العالم العربي، وأيضًا البوابة الجنوبية للبلدان العربية إلى إفريقيا. وقد أظهرت الحرب على العـراق، رغبة الولايات المتّحدة في «إعادة تشـكيل» البلدان العربية مِنْ الشـرق. فإذا نجحت في مسـعاها هذا فلسـوف تقطـع طريق العـودة أمام هـذه الدول، إضافة إلى تحقيق اسـتراتيجيتها العامّـة لـ«مُحَاصَرَة» العالـم العربـي والإسـلامي. ولهذا السـبب تعاملت الولايات المتّحدة مَع قضية دارفور بشكل ثابت.

ومن جهـة أخرى تحاول الولايـات المتحدة إعادة التركيب الاسـتراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي الكبير الـذي يضم جنـوب السـودان. ومثل هـذه المحاولة للفـك والتركيـب الجيواسـتراتيجي تُحقِّـق أكثر من هـدف واحـد، فهي تـؤدي إلى عـزل التأثيـر العربي والإسلامي في منطقة شـرق إفريقيا من جهة، وتعمد إلى محاصرة منظومة الأمـن المصري من جهة ثانية؛ بما يحقق المصالح الإسـرائيلية في المنطقة من جهة أخرى. وربمـا يدعم هذا التوجه الإعـلان الأمريكي عن إنشـاء قيادة عسـكرية مركزية لإفريقيا. ولتكتمل حلقات هذا المخطط طرحت مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي يحاول أن يلغي مفاهيم الهوية والانتماء الثقافـي؛ ليحل محلهـا مفاهيـم الانتمـاء الجغرافي بمعناها المجرد. فتصبح السودان، والحالة هذه مجرد كيانات جغرافية ذات انتماءات إثنية وثقافية متعددة، ومـا يجمعها هو مفاهيـم العلمانية والديمقراطية والرأسمالية؛ حسب الفهم «النيوليبرالي» الجديد.

إن الدعوة إلى التمسـك بالذات الحضاريـة للأمـة العربيـة بتراثها الثقافـي والإسـلامي تمثـل المدخل الصحيـح لهذه المواجهة التي يقودها الغرب تحت ذرائع ومسميات شـتى؛ تسـتبطن في جوهرهـا العداء الدفيـن للعرب والمسـلمين. يعني ذلك أن يكـون حديث النهضة هو شـاغل الأمة، كما كان عليه الحال في أعقاب الحملة الفرنسية على مصر منذ أكثر من مائتي عام.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

١- أحمد ثابت، العولمة ومخاطر المعايير المفروضة: «التوجهات الأمريكية إزاء السودان» في حمدي عبد الرحمن (محرر)، إفريقيا والعولمة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٢- حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، أبريل ٢٠٠٠.

٣- عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (تاريخ الجبرتي) تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٧.

٤- نادية محمود مصطفى (محرر)، أبعاد الصراع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٥- هانئ رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية، كراسات استراتيجية مج١٤ - العدد ١٥٧ - ٢٠٠٥.

ب- المراجع الأجنبية:

1- Abdullah Dawood, New Scramble for Africa ,Al-Jazeerah, July 21, 2005.

2- Douglas H. Johnson, The Root Causes of Sudan's Civil Wars, Indiana University Press, 2002 David Hoile Darfur in Perspective,The European - Sudanese Public Affairs Council, 2005.

3- David Blair, Oil Hungry China Takes Sudan Under its Wing, the Telegraph , April 23, 2005, at: www.telegraph.co.uk/news/main.jhtml?xml=/news/2005/04/23/wsud23.xml and Peter Goodman, China invest Heavily in Sudan 's Oil Industry, the Washington Post, Dec. 23, 2004,P A 01. at: www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A21143-2004Dec22.html

4- Francis Deng, Mohamed I. Kahlil ,Sudan's Civil War: The Peace Process Before and Since Machakos, Pretoria: Michigan State University Press, distributed for Africa Institute of South Africa, 2005

5- Francis M. Deng, War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan, Brookings Institution Press, 1995.

6- John Bellamy Foster, A Warning to Africa: The New U.S. Imperial Grand Strategy the Centre for Research on Globalization و June 9, 2006

7- Judith van de Looy, Africa and China: A Strategic Partnership? ASC Working Paper 67, Leiden: Netherlands: the African Studies Center , 2006 and Adla Massoud ,Oil May Fuel Sino-US Conflict, al-Jazeera, June 29, 2006

8- Korwa Adar, John G. Nyuot Yoh, Eddy Maloka, eds,Sudan Peace Process: Challenges and Future Prospects, Pretoria:Michigan State University Press, distributed for Africa Institute of South Africa, 2005

9- Princeton N. Lyman, More Than Humanitarianism: A Strategic U.S. Approach Toward Africa, Council on Foreign Relations, Task Force Report No. 56,January 2006

10- Report of the International Commission of Inquiry on Darfur to the United Nations Secretary-General, United Nations, January 2005.

11- John O. Voll, ed., Sudan: State and Society in Crisis, Indiana University Press, 1991.

معلومات إضافية

السودان:

الاسم الرسمي: جمهورية السودان.

العاصمة: الخرطوم (٩٤٧ ألف نسمة).

المدن الرئيسية: أم درمان، بورسودان، جوبا، وادي مدني، كسلا، عطبرة.

المساحة: ٩٦٧٤٩١ ميلاً مربعاً (٢٥٠٥٨٠٢ كم٢).

الأجناس: أكثر من ٥٠ مجموعة عرقية، وعموماً في الشمال عرب، وفي الجنوب أفارقة سود.

اللغة: العربية (الرسمية)، النوبية، الإنجليزية، لهجات قبلية.

الديانة: مسلمون ٧٠٪، معتقدات محلية ٢٥٪، مسيحيون ٥٪.

نظام الحكم: جمهوري، وفي ٣١/ ١/ ١٩٩١ أصبحت الشريعة الإسلامية قانون البلاد.

التقسيمات الإدارية: ٢٦ ولاية لكل منها محافظ.

الثروة المنجمية: الكروم، النحاس، خام الحديد، البترول.

الصناعة: الإسمنت، المنسوجات، الكيماويات الدوائية، تكرير البترول، الذهب.

جغرافيا السودان: هي أكبر دول القارة الإفريقية مساحة، أما سواحلها في الغرب: الكونغو، وأوغندا، وكينيا في الجنوب: إثيوبيا وإريتريا في الشرق.

التاريخ:

في المدة من ٦٠٠ ق.م إلى سنة ٣٥٠م، كانت هناك الإمبراطورية النوبية التي كانت عاصمتها دنقلة، وفي القرن السادس الميلادي اعتنقت البلاد الديانة المسيحية القبطية.

في القرن السابع دخل الإسلام السودان، لكنه لم ينتشر على نطاق واسع إلا في القرن الخامس عشر، وعلى امتداد المدة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر تأسست في وسط السودان إمبراطورية الفِر، وفي شمال السودان إمبراطورية الفَنج، وكلاهما إمبراطورية عربية إفريقية، ثم تفتت إلى دول صغيرة، فقام محمد علي باشا حاكم مصر بغزو البلاد ووضعها تحت السيطرة المصرية.

في ١٨٨١ قامت الثورة المهدية في السودان بزعامة محمد أحمد المهدي وأتباعه الدراويش، فاستولى على الخرطوم، وقتل الجنرال البريطاني جوردون.

في ١٨٩٨ قاد اللورد كيتشنر هجومًا إنجليزيًّا أخمد فيه ثورة المهدي في معركة أم درمان، التي قتل فيها ٢٠,٠٠٠ سوداني.

في عام ١٨٩٩ أصبحت السودان دولة تحكمها دولتان (هما إنجلترا ومصر)، وهو الأمر الذي أعادت تأكيده معاهدة ١٩٣٦ المصرية/ الإنجليزية.

في عام ١٩٥١ ألغى البرلمان المصري معاهدتي ١٨٩٩ و ١٩٣٦، وفي ١٩٥٣ وافقت مصر وبريطانيا على منح السودان الحكم الذاتي، وتم انتخاب برلمان سوداني خالص، ثم اتفق البلدان مصر وبريطانيا على إجراء استفتاء بين أبناء الشعب السوداني: هل يفضل الاستقلال أم الوحدة مع مصر، واختار السودانيون الاستقلال عن مصر وإنجلترا، وأعلن ذلك الاستقلال عن مصر في أول يناير ١٩٥٦م.

في ١٩٥٨ وقع انقلاب عسكري، وحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة محل الحكومة المدنية، لكن أعيد الحكم المدني في ١٩٦٤ بعد المظاهرات الطلابية التي عرفت باسم ثورة أكتوبر.

في ١٩٦٩ وقع الانقلاب العسكري بقيادة العقيد جعفر نميري، والذي ألغى المؤسسات السياسية وركَّز السلطة في يد قيادة الثورة اليسارية وتولى النميري رئاسة الوزارة.

لكي ينهي النميري حالي الحرب الأهلية التي كان قد مضى عليها سبعة عشر عامًا وافق على منح الجنوب قدرًا أعظم من الحكم الذاتي.

في ١٩٧٤ أنشئ مجلس الأمة، وفي ١٩٨٠ أعيد تنظيم البلاد لتصبح ستة أقاليم لكل منها مجلسها، وتتمتع بحكم ذاتي فعلي.

وفي ١٩٨٣ اتخذت البلاد الشريعة الإسلامية قانونًا لها، وتكونت في البلاد حركة تحرير شعب السودان، واندلعت الحرب الأهلية من جديد.

في ٦/ ٤/ ١٩٨٥ وبينما كان النميري خارج البلاد في زيادة الولايات المتحدة ومصر، قام وزير دفاعه الفريق عبدالرحمن سوار الذهب بانقلاب عسكري، وكان ذلك في أعقاب اضطرابات بين عمال المصانع في شمال البلاد، وأعلنت حالة الطوارئ.

في ١٩٨٧ وقعت حرب أهلية فعلية مع جيش تحرير شعب السودان.

في عام ١٩٨٨ تم توقيع اتفاق سلام شامل مع جيش تحرير شعب السودان، لكن القتال استمر.

في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ أطاح انقلاب عسكري سلمي قاده الإسلامي الأصولي اللواء عمر حسن أحمد البشير بحكومة المهدي، وتم إيقاف كل الأنشطة السياسية، وفي ١٩٩١ أدخل النظام الفيدرالي إلى البلاد؛ حيث قسمت إلى تسع ولايات، وفي نفس الوقت استمرت الحرب الأهلية.

وفي ١٩٩٢ أعادت البلاد حكم الشريعة الإسلامية، وقدَّمت إصلاحات اقتصادية رأسمالية، ومنها ما رفَع الدعم عن السلع الأساسية.

في ١٩٩٤ اندلع قتال الحرب الأهلية من جديد، وفي مارس بدأت محادثات السلام بين اثنين من وفود الثّوار والحكومة، ووافق الطرفان على وقف إطلاق النار، لكن القتال استمر، وفي مارس ١٩٩٥ أعلن الرئيس السوداني وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة شهرين.

في ١٩٩٦ أُجريت في البلاد أول انتخابات رئاسية وبرلمانية منذ انقلاب عمر البشير لولاية ثانية، وتشكيل مجلس نيابي جديد.

السودان عضو في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.
محمد عتريس- معجم البلدان – الدار الثقافية للنشر ٢٠٠٢.

المبادئ العامة لتقاسم السلطة الواردة في اتفاق السلام لدرافور "أبوجا":

١- إن جمهورية السودان دولة مستقلة ذات سيادة. وتمارس الدولة هذه السيادة التي خولها إياها الشعب وفقًا لأحكام الدستور القومي الذي ستندمج في هذا الاتفاق.

٢- تكون المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات المدنية والسياسية.

٣- تعتبر الديانات والمعتقدات والتقاليد والعادات مصدرًا لقوةٍ معنويةٍ وإلهامٍ للشعب السوداني.

٤- إن النقل السلمي للسلطة بطرق ديمقراطية هو ضمان الاستقرار ووحدة البلد.

٥- إن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يدعّم الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية، والالتزام برعاية الشعب.

٦- يتم ضمان سيادة القانون واستقلالية السلطة القضائية.

٧- تؤكد الأطراف مجددًا التزامها باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٨- إن تقاسم السلطة أمر حيوي لضمان الوحدة الوطنية. ويكون نقل السلطة السلمي استنادًا إلى انتخابات حرة ونزيهة أساسًا لقيام حكم ديموقراطي في السودان.

٩- ومن الأساسي إيجاد نظام حكم فيدرالي، يكفل تخويلاً فعليًا للسلطات وتوزيعًا واضحًا للمسؤوليات بين المركز ومستويات الحكم الأخرى، بما فيها الإدارة المحلية؛ وذلك لضمان مشاركة متكافئة ومنصفة لمواطني السودان عمومًا وأهل دارفور بوجه خاص.

١٠- تقوم الانتخابات على كافة مستويات الحكم في السودان على التصويت الحر والمباشر، بحضور مراقبين محايدين/ دوليين، قصد ضمان مشاركة نزيهة لجميع شعب السودان. وتعقد الانتخابات بالنسبة للرئاسة والهيئة التشريعية على كافة مستويات الحكم.

١١- يجب تمثيل جميع المواطنين على كل المستويات، بصورة منصفة ومتكافئة، بمن فيهم أهل دارفور، في الخدمة المدنية القومية والقوات المسلحة القومية والشرطة والخدمات الاستخبارية.

١٢- دون الإخلال بأحكام اتفاقية السلام الشاملة المتعلقة بالحدود بين الشمال والجنوب وأية اتفاقية دولية نافذة بين جمهورية السودان والبلدان المجاورة، تتم إعادة حدود دارفور إلى المواقع التي كانت عليها حتى أول يناير ١٩٥٦، ويتم إنشاء لجنة فنية مؤقتة مختصة برسم الحدود وفقًا لذلك.

١٣- يكون للمحكمة الدستورية الاختصاص في فصل المنازعات بين مستويات الحكم، أو أجهزة الحكم في مجالات اختصاصاتها الحصرية والمشتركة والمتبقية.

١٤- يعتبر التنوع الثقافي والاجتماعي لشعب السودان أساسًا للتماسك القومي ينبغي تعزيزه وتنميته.

١٥- تقر الأطراف بنقص تمثيل النساء في المؤسسات الحكومية وهياكل صنع القرار، وبالحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لكفالة مشاركة النساء على نحو متكافئ وفعلي في أجهزة صنع القرار على جميع المستويات.

المصدر : http: / /www.sudanjem.com